Al-Nahda Scientific Journal
VOL.03 NO. 1 2026

مجلة النهضة العلمية

Al-Nahda Scientific Journal

Journal homepage :https://ous.edu.ly/Journal/index.php/OUSJ

جدلية الاستقلال والسيادة: دراسة في الخطاب السياسي للأحزاب الليبية (1943–1951)

عبد الله عبد الجليل الشيباني

كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

*البريد الإلكتروني للمراسلة: Abd.mohammed2@sebhau.edu.ly

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل النقدي الخطاب السياسي للأحزاب والتكتلات الليبية خلال الفترة التأسيسية الممتدة بين عامي 1943 و1951، متجاوزة السردية التقليدية التي تقدم السعي نحو الاستقلال كحركة وطنية متجانسة. ينطلق البحث من إشكالية مركزية مفادها أن مفهوم "الاستقلال" لم يكن هدفاً أحادياً، بل كان "دالاً عائماً" (a floating signifier) وساحة للتنافس بين رؤى متباينة حول شكل الدولة وطبيعة السيادة. باعتماد منهج "تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis – CDA) "لمجموعة من المصادر الأولية، بما في ذلك بيانات الأحزاب ومحاضر الاجتماعات والوثائق الأرشيفية، تجادل هذه الورقة بأن الخطاب السياسي الليبي في تلك المرحلة تمحور حول ثلاث جدليات رئيسية، وهي: (1) الوحدة الفورية مقابل استقلال الأقاليم، (2) شكل الدولة بين الملكية والجمهورية، (3) السيادة المطلقة مقابل السيادة المشروطة بالتحالفات الدولية. تخلص الدراسة إلى أن دستور 1951 والمملكة الليبية المتحدة التي تأسست بموجبه لم يكونا انتصاراً لخطاب واحد، بل نتاج "تسوية تاريخية (A Historic Compromise) "كرست نظاماً فيدرالياً وملكياً دستورياً، وقبلت بسيادة مقيدة بمعاهدات وقواعد عسكرية أجنبية. ومن خلال إظهار كيف تم احتواء هذه التوترات الخطابية في بنية الدولة الوليدة بدلاً من حلها، يقدم البحث إطاراً تحليلياً لفهم الجذور التاريخية للانقسامات الإقليمية والسياسية التي لا تزال تؤثر على ليبيا المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: تاريخ ليبيا الحديث، بناء الدولة، تحليل الخطاب السياسي، الأحزاب السياسية، الاستقلال، السيادة، الفيدرالية، السنوسية.

The debate on independence and sovereignty: A study of the political discourse of Libyan parties (1943-1951)

Abdullah Abdul Jalil Al-Shaibani
Faculty of Arts, University of Sebha, Libya
*Corresponding Email: Abd.mohammed2@sebhau.edu.ly

Abstract

This study critically analyzes the political discourse of Libyan parties and political blocs during the formative period between 1943 and 1951, moving beyond the conventional narrative that portrays the struggle for independence as a homogeneous national movement. The research is guided by a central problem: the concept of **"independence"** was not a singular goal but a **"floating signifier"** subject to contestation among competing visions regarding the shape of the

Received 03 January 2026 - Accepted 10 February 2026
DOI: 10.65588/yp742e57
This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

state and the nature of sovereignty. Using **Critical Discourse Analysis (CDA)** on a range of primary sources—including party statements, meeting minutes, and archival documents—the paper argues that Libyan political discourse during this period revolved around three main dialectics: (1) immediate national unity versus regional autonomy, (2) the form of the state—monarchy versus republic, and (3) absolute sovereignty versus sovereignty conditioned by international alliances. The study concludes that the **1951 Constitution** and the establishment of the **United Kingdom of Libya** were not the victory of a single political discourse, but the result of a **historic compromise**, which enshrined a federal and constitutional monarchy while accepting constrained sovereignty under foreign treaties and military agreements. By showing how these discursive tensions were contained within the structure of the nascent state rather than fully resolved, the research provides an analytical framework for understanding the historical roots of the regional and political divisions that continue to affect contemporary Libya.

Keywords: Modern Libyan history, state-building, political discourse analysis, political parties, independence, sovereignty, federalism, Senussi

المقدمة

مع انقشاع غبار الحرب العالمية الثانية، وجد النظام الدولي نفسه أمام تركة معقدة خلّفتها الامبراطوريات المهزومة، وفي قلب هذه التركة كان مصير المستعمرات الإيطالية السابقة في إفريقيا. لقد تحولت ليبيا التي كانت خاضعة للاستعمار الإيطالي منذ عام 1911، إلى ساحة حرب رئيسية، لتجد نفسها بعد عام 1943 مقسمة بحكم الأمر الواقع تحت إدارتين عسكريتين: بريطانية في برقة وطرابلس، وفرنسية في فزان. هذا الوضع القانوني الغامض، الذي تراوح بين التحرير والاحتلال، خلق فراغاً سياسياً فريداً سمح ولأول مرة منذ عقود بظهور فضاء سياسي ليبي محلي، سرعان ما تمثل في نشوء سلسلة من الأحزاب والتكتلات السياسية. في هذا السياق، برز "الاستقلال" كهدف مركزي وشعار جامع، إلا أن السردية التاريخية التقليدية، التي غالباً ما تصور هذه الفترة كمسيرة وطنية متجانسة نحو الحرية، تخاطر بتبسيط مشهد سياسي كان في حقيقته أكثر تعقيداً وتنازعاً.

إن هذا البحث ينطلق من إشكالية جوهرية تتحدى هذه السردية التبسيطية. فكلمة "الاستقلال" لم تكن مفهوماً أحادياً واضح المعالم، بل كانت "دالاً عائماً (a floating signifier) "تتنازعه تعريفات ورؤى متباينة. وعليه، فإن الإشكالية البحثية التي تسعى هذه الورقة لمعالجتها هي :**كيف عكست الخطابات السياسية المتنافسة للأحزاب الليبية، في الفترة الحاسمة بين عامي 1943 و1951، فهماً مختلفاً لمعنى "الاستقلال" وشكل "السيادة" المنشودة للدولة الجديدة؟ وكيف تم توظيف هذا الخطاب كأداة في الصراع على الشرعية السياسية؟**

للإجابة على هذه الإشكالية، تطرح الورقة فرضية مركزية مفادها أن الخطاب السياسي للأحزاب الليبية لم يكن مجرد دعوة بريئة للاستقلال كغاية نهائية، بل كان في جوهره أداة استراتيجية لبناء شرعيات سياسية متنافسة، وتجسيد رؤى متباينة لمستقبل الدولة. نحن نجادل بأن هذا التنافس الخطابي تمحور حول ثلاث جدليات رئيسية شكلت بنية الفكر السياسي الليبي في تلك المرحلة، **أولاً: جدلية الوحدة مقابل الإقليمية،** والتي وضعت دعاة الوحدة الليبية الفورية في مواجهة دعاة استقلال الكيانات الإقليمية (برقة وطرابلس) كخطوة أولى. **ثانياً: جدلية شكل الدولة،** التي عكست التنافس بين التيار الجمهوري والتيار الملكي الذي ربط مستقبل الدولة بالشرعية السنوسية . **وأخيراً: جدلية السيادة المطلقة مقابل السيادة المشروطة،** والتي

أظهرت التباين بين الخطاب المثالي للسيادة الكاملة، والقبول البراغماتي بسيادة مقيدة بالتحالفات والمعاهدات مع القوى الكبرى كشرط لبقاء الدولة.

منهجياً، ستعتمد هذه الدراسة على "تحليل الخطاب النقدي(Critical Discourse Analysis - CDA) "، كأداة لتفكيك اللغة والمصطلحات والبنى الحجاجية التي استخدمتها الأحزاب السياسية. سيتم تطبيق هذا المنهج على مجموعة من المصادر الأولية، بما في ذلك الوثائق التأسيسية للأحزاب، وبياناتها المنشورة في صحف تلك الفترة، مثل: "طرابلس الغرب" و"برقة الجديدة"، بالإضافة إلى مذكرات الفاعلين السياسيين والوثائق الأرشيفية المتاحة.

وبناءً على ذلك، تم تقسيم هيكل هذا البحث إلى خمسة فصول رئيسة، يبدأ الفصل الأول باستعراض السياق التاريخي الذي أدى إلى نشوء الفضاء السياسي الليبي. ويحلل الفصلان الثاني والثالث، على التوالي، الخطاب السياسي للأحزاب في كل من طرابلس وبرقة، مع التركيز على جدلية الوحدة والإقليمية. أما الفصل الرابع، فيتناول أزمة مشروع "بفن–سفورزا" كنقطة تحول أدت إلى تقارب تكتيكي في الخطابات. وأخيراً، يبحث الفصل الخامس في كيفية تجسيد هذه الجدليات في مداولات الجمعية الوطنية التأسيسية، وتكريسها في دستور عام 1951، قبل أن تختتم الورقة بنتائجها وتوصياتها البحثية.

الفصل الأول: السياق التاريخي ونشأة الفضاء السياسي الليبي (1943-1947)

إن فهم **الخطابات السياسية المتنافسة** التي سادت في ليبيا عشية الاستقلال يتطلب دراسة دقيقة للتربة التي نمت فيها هذه الخطابات، إذ لم تكن الفترة الممتدة بين عامي 1943 و1947 مجرد مرحلة انتقالية عابرة، بل **مرحلة تأسيسية حاسمة** شهدت تشكّل أول **فضاء سياسي ليبي محلي** منذ إحكام إيطاليا قبضتها العسكرية على البلاد في أوائل الثلاثينيات. فقد ترك الاحتلال الإيطالي إرثًا من المؤسسات الضعيفة، والبنية الاجتماعية المجزأة، والتوترات الإقليمية بين طرابلس وبرقة وفزان، الأمر الذي أفرز بيئة معقدة لتبلور النشاط السياسي المحلي بعد الحرب العالمية الثانية.

يهدف هذا الفصل إلى **تشريح السياق التأسيسي** من خلال ثلاثة محاور رئيسية، أولًا: **الوضع القانوني الغامض للبلاد** بعد انسحاب القوات الإيطالية وهزيمة المحور في شمال إفريقيا، وما ترتب عليه من فراغ سلطوي شكّل خلفية متوترة لتشكّل أي مشروع سياسي وطني. ثانيًا: **ظروف ولادة التنظيمات السياسية**، بما في ذلك نشوء الأحزاب والجمعيات المحلية التي سعت لتمثيل مصالح المناطق المختلفة، وتحدي إرث الاحتلال، وصياغة رؤى متباينة حول شكل الدولة المستقبلي. ثالثًا: **الملامح الأولية للخطاب السياسي** لهذه التنظيمات، والتي ركزت على مفاهيم مثل الاستقلال، السيادة، الوحدة الإقليمية، ونوع الحكم، وأظهرت الصراعات الأساسية بين التطلعات المحلية ومتطلبات التحالفات الدولية، ما وضع الأساس للنقاشات التي أدت لاحقًا إلى دستور 1951.

من خلال هذا التحليل، يمكن إدراك أن **الخطاب السياسي الليبي المبكر** لم يكن مجرد استجابة عفوية للحدث التاريخي، بل نتاج **سياق اجتماعي–سياسي مركب**، يتداخل فيه التاريخ الاستعماري، الانقسامات

الإقليمية، والتأثيرات الدولية، وهو ما يفسر التنافس الحاد بين القوى السياسية المختلفة على صياغة مستقبل الدولة الليبية الحديثة.

3.1الحالة السياسية والقانونية: ليبيا كـ "وديعة" دولية

مع طرد قوات المحور من شمال إفريقيا في مطلع عام 1943، انتقلت ليبيا من حالة **المستعمرة الإيطالية المباشرة** إلى وضع قانوني وسياسي شديد الغموض، فقد تم تقسيم البلاد عملياً إلى **ثلاث مناطق إدارة عسكرية** :الإدارة العسكرية البريطانية (**British Military Administration – BMA**) في إقليمي برقة وطرابلس، والإدارة العسكرية الفرنسية في فزان. ورغم أن هذا التقسيم كان مؤقتاً نظرياً بانتظار معاهدة سلام نهائية مع إيطاليا، إلا أنه **رسّخ انقساماً إدارياً وسياسياً عميقاً** بين الأقاليم الثلاثة، وأوجد بيئة معقدة لتبلور النشاط السياسي المحلي.

من منظور القانون الدولي، كانت ليبيا **«وديعة» أو «غنيمة حرب»** بيد الحلفاء المنتصرين، في انتظار تقرير مصيرها النهائي. وقد أوجد هذا الوضع حالة من **السيولة السياسية** :فالإدارة العسكرية البريطانية كانت السلطة الفعلية وتمارس سيطرة شبه مطلقة على الحياة العامة، لكن الطبيعة المؤقتة لهذه الإدارة والجدل الدولي حول مستقبل ليبيا تركا **هامشاً محدوداً للنخب الليبية** للتعبير عن تطلعاتها السياسية ومحاولة صياغة مستقبل بلادهم. وكما يشير المؤرخ **مجيد خدوري**، فقد اتسمت السياسة البريطانية نفسها بتناقضات واضحة، فبينما التزمت بوعودها السابقة للأمير إدريس السنوسي بعدم إعادة الحكم الإيطالي في برقة، كانت أكثر حذراً في طرابلس، تاركة الباب مفتوحاً أمام **احتمالات مختلفة**، بما في ذلك بقاء شكل من أشكال النفوذ الإيطالي .(Khadduri, 1963, p. 45) هذا التباين في النهج البريطاني بين الإقليمين أسس **مسارات سياسية متميزة** في كل من برقة وطرابلس، وأسهم في تشكّل خطاب سياسي محلي متباين يعكس الفوارق الإقليمية والتجاذبات الدولية في مرحلة ما قبل الاستقلال.

3.2ولادة الأحزاب السياسية: من الصمت إلى التنظيم.

في هذا المناخ المشحون بالترقب وعدم اليقين، بدأ **الفضاء السياسي الليبي** يتشكل بشكل تدريجي. فقد أتاح الحكم العسكري البريطاني، على عكس النظام الإيطالي الفاشي، **هامشاً محدوداً من حرية التعبير والتنظيم**، وإن كان تحت رقابة صارمة، وهو هامش مهدّ الطريق أمام النخب الحضرية والمثقفين لتأسيس أولى التنظيمات السياسية، مستأنفين بذلك مسار الحركة الوطنية الذي توقف بفعل القمع الإيطالي (الطيّب، 1996). كما أن النقاش الدولي حول مستقبل ليبيا ساهم في تحفيز هذه المبادرات، إذ أدركت النخب أن الوقت مناسب لطرح رؤاها السياسية والمطالبة بحقوقها.

في **برقة** كان المشهد السياسي أكثر تجانساً نسبياً، حيث التفّت معظم النخب القبلية والحضرية حول شخصية الأمير إدريس السنوسي، الذي اكتسب شرعية تاريخية من قيادته للمقاومة ضد الاستعمار الإيطالي. وقد

تجسد هذا الالتفاف في تأسيس **المؤتمر الوطني البرقاوي** عام 1946، الذي أصبح بمثابة الممثل شبه الرسمي للمطالب السياسية في الإقليم.

أما في **طرابلس**، فكان المشهد أكثر **تعقيداً وتجزئة**، نتيجة غياب شخصية قيادية جامعة بحجم الأمير إدريس، ووجود نخبة حضرية متنوعة تأثرت بالأفكار القومية العربية. أدى ذلك إلى ظهور عدد كبير من الأحزاب والتكتلات المتنافسة، كما يوثق محمد مصطفى العجيلي في دراسته المفصلة: أبرز هذه التنظيمات كان **الحزب الوطني** الذي تأسس عام 1944 بقيادة أحمد الفقيه حسن، ودعا إلى وحدة ليبيا واستقلالها، تلاه تنظيمات أخرى مثل **حزب عمر المختار**، و**الجبهة الوطنية المتحدة**، و**حزب العمال**، و**حزب الأحرار**، ولكل منها رؤيتها الخاصة وقاعدتها الاجتماعية (العجيلي، 1998، ص. 55–78).

زاد من تعقيد المشهد **عودة الزعيم السياسي بشير السعداوي من المنفى عام 1946** وتأسيسه لـ **هيئة تحرير ليبيا**، التي سعت لتوحيد هذه الأحزاب تحت مظلتها، لكنها سرعان ما دخلت في صراع معها حول قيادة الحركة الوطنية في طرابلس .(Baldinetti, 2010, p. 95) ومن ثم، يظهر أن طرابلس شهدت **بيئة سياسية متعددة الأصوات**، تعكس تنوع المصالح الاجتماعية والإقليمية، وصراع القوى على تشكيل مستقبل الدولة الليبية الحديثة.

3.3الملامح الأولية للخطاب السياسي: استقلال، وحدة، أم حرية؟

عند تحليل **الخطاب الأولي للتنظيمات السياسية الوليدة** في ليبيا بين 1943 و1947، يتضح أن **الشعارات المرفوعة لم تكن موحدة المعنى**، بل كانت تعكس الأولويات المتباينة لكل إقليم وكل قوة سياسية.

في **برقة** كان الخطاب واضحاً ومباشراً" :**استقلال برقة** ."لم يكن هذا بالضرورة رفضاً للوحدة الليبية، بل كان تكتيكاً براغماتياً يهدف إلى تحقيق مكسب سياسي فوري ومستند إلى الوعود البريطانية، مع إبقاء مسألة الوحدة مع طرابلس كخطوة لاحقة تُتفاوض عليها لاحقاً.

أما في **طرابلس**، فكان الشعار المهيمن **"الوحدة والاستقلال"**، مع تركيز أكبر على "الوحدة" باعتبارها شرطاً أساسياً لضمان موقف تفاوضي قوي. فالقوى السياسية الطرابلسية كانت تخشى أن يؤدي استقلال برقة المنفرد إلى **تقسيم دائم للبلاد وإضعاف مركزها التفاوضي**، لذلك ركز خطابها على ليبيا كوحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، داعية إلى استقلال هذه الوحدة بالكامل (العجيلي، 1998، ص. 112).

إلى جانب هذين الخطابين الرئيسيين، برزت مفاهيم أخرى، مثل: **"الحرية"** و**"الدستور"** و**"الحكومة الوطنية"**، خاصة ضمن الأحزاب الطرابلسية ذات التوجه الليبرالي. هذه المفاهيم تعكس تأثراً بالأفكار السياسية الحديثة، ورغبة في **تأسيس دولة مدنية ديمقراطية**، وهو تيار فكري يختلف عن الخطاب التقليدي الذي يقوم على الشرعية التاريخية أو القبلية.(Baldinetti, 2010, p. 101)

في الختام، يمكن القول: إن الفترة بين 1943 و1947 شهدت تحول ليبيا من مجرد **كيان جغرافي تحت حكم استعماري موحد** إلى **فضاء سياسي تعددي** تتنافس فيه رؤى وخطابات متباينة. كانت كلمة

"الاستقلال "رمزاً موحداً، لكنها كانت تخفي أسئلة جوهرية حول طبيعة هذا الاستقلال: هل هو استقلال الأقاليم أم استقلال الدولة الموحدة؟ وهل يقوم على **شرعية تاريخية** أم على **عقد اجتماعي حديث؟** هذه الأسئلة شكّلت محور **الجدليات السياسية** في السنوات اللاحقة، كما سنرى في الفصول اللاحقة من الدراسة.

الفصل الثاني: خطاب "الوحدة أولاً": الأحزاب الطرابلسية وجدلية بناء الأمة.

إذا كان المشهد السياسي في **برقة** قد تميز بدرجة عالية من **الإجماع حول القيادة السنوسية**، فإن المشهد في **طرابلس** شكّل، على النقيض، **مسرحاً لتعددية حزبية وتنافس أيديولوجي أكثر حدة** .وقد تركز هذا الفصل على تحليل **الخطاب السياسي للأحزاب الطرابلسية**، مؤكداً أن هذا الخطاب، رغم تعدده وتنوع رؤاه، **تمحور حول مبدأ تأسيسي واحد: "الوحدة أولاً."**

لقد تم بناء هذا الخطاب كاستراتيجية **مضادة لمشروع استقلال برقة**، حيث لم تُقدّم الوحدة الترابية لليبيا فقط كهدف وطني، بل كشرط **وجودي لا يمكن التفاوض عليه** لضمان استقلال حقيقي وذو معنى. وفي هذا السياق، برزت الوحدة كآلية لضمان قوة التفاوض، ولحماية البلاد من الانقسام الإقليمي، ولكبح أي محاولات للهيمنة الإقليمية أو التدخل الأجنبي عبر استغلال الانقسامات الداخلية. وبالتالي، يمكن القول إن خطاب طرابلس كان **خطاباً تكتيكياً وسياسياً في آن واحد**، يدمج بين الطموح الوطني والمصلحة الاستراتيجية، ويضع الأساس لفهم الجدل السياسي الذي سيستمر حتى صياغة **دستور 1951**.

4.1 بناء خطاب الوحدة: "ليبيا" ككيان غير قابل للتجزئة

في مواجهة الطرح البرقاوي الذي عدّ **استقلال الإقليم خطوة تكتيكية نحو الوحدة**، نظرت النخب السياسية في **طرابلس** إلى هذا المشروع بعين **الريبة والشك**، معتبرة إياه **خطراً وجودياً** قد يؤدي إلى تقسيم البلاد بشكل دائم. وبناءً عليه، أصبح **الدفاع عن وحدة ليبيا** حجر الزاوية في خطابها السياسي. ويمكن تتبع بناء هذا الخطاب عبر **مستويين مترابطين**:

- **المستوى التاريخي والهوياتي** :ركزت الأحزاب الطرابلسية، وعلى رأسها **هيئة تحرير ليبيا** بقيادة بشير السعداوي، على تقديم ليبيا ككيان **تاريخي وجغرافي واحد** .تم استحضار الروابط **التجارية والاجتماعية والثقافية** التي ربطت بين الأقاليم الثلاثة عبر التاريخ، في محاولة لإيجاد **وعي وطني متجاوز للولاءات الإقليمية الضيقة** .وكما توضح مذكرات السعداوي، فقد كان الخطاب يكرّس فكرة أن **"ليبيا واحدة "**وأن أي محاولة لتقسيمها تمثل استمراراً للمنطق الاستعماري الذي يهدف إلى إضعافها (السعداوي، تحقيق امداده). وكان الهدف من هذا الجهد بناء **هوية وطنية ليبية حديثة** تتجاوز الانتماءات القبلية أو الإقليمية، وتتأسس على مفهوم **المواطنة في دولة موحدة**.
- **المستوى السياسي البراغماتي** :إلى جانب الحجج التاريخية، تبنّت النخب الطرابلسية **منطقاً سياسياً عملياً** يدعم شعار الوحدة. فقد أدركت أن أي تقسيم للبلاد سيضعف الموقف

التفاوضي الليبي أمام القوى الكبرى والأمم المتحدة، ويجعل الكيانات الصغيرة والضعيفة سهلة التأثر بالوصاية الأجنبية. هذا الخوف، الذي غذّته الشائعات حول **المشاريع الدولية لتقسيم ليبيا**، حول شعار **"الوحدة أو الموت "**من مجرد تعبير بلاغي إلى **استراتيجية سياسية للبقاء** وضمان القوة التفاوضية للأمة.(Deeb, 1991, p. 15)

يمكن القول: إن هذا البناء المزدوج للخطاب – التاريخي والهوياتي من جهة، والبراغماتي السياسي من جهة أخرى – مثّل العمود الفقري للأيديولوجيا الطرابلسية قبل الاستقلال، ومهد لفهم **جدلية الوحدة والاستقلال** التي هيمنت على النقاش السياسي الليبي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

4.2 جدلية شكل الدولة: الخطاب الجمهوري في مواجهة الشرعية السنوسية

إن **التمسك بخطاب الوحدة** كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بجدلية أخرى حساسة، وهي: **شكل الدولة المنشودة** . فبينما رأت القيادة البرقاوية أن **الملكية السنوسية** تشكل الإطار الطبيعي للدولة القادمة، كانت قطاعات واسعة من النخبة الحضرية في طرابلس تنظر إلى هذا الطرح بحذر، وتبنت **خطاباً جمهورياً**، سواء بشكل صريح أو ضمني، يعكس رغبة في تأسيس دولة حديثة قائمة على مبادئ المواطنة والتمثيل الشعبي.

- **الخطاب الجمهوري الصريح :**تبنى بعض الأحزاب، مثل: **حزب العمال** وعدد من الشخصيات المستقلة خطاباً جمهورياً واضحاً، يرى أن الدولة الليبية الحديثة يجب أن تقوم على **أساس السيادة الشعبية والمواطنة**، وأن يُنتخب رئيس الدولة عن طريق الاقتراع العام. رغم أن هذا التيار كان أقلية، إلا أنه عكس تأثير الأفكار القومية العربية ذات التوجه الجمهوري السائد في مصر وسوريا آنذاك، كما توضح دراسة ليزا أندرسون حول التحولات الاجتماعية في ليبيا.(Anderson, 1986, p. 240)
- **الخطاب الجمهوري الضمني :**الأهم من ذلك كان **الخطاب الجمهوري الضمني** الذي اتبعه تيارات رئيسية، مثل: **الحزب الوطني** و**هيئة تحرير ليبيا** في مراحلها الأولى. هذا الخطاب لم يهاجم السنوسية مباشرة، لكنه **تجنب إعطاء شرعية مسبقة لقيادتها السياسية** .كان التركيز على ضرورة تشكيل **حكومة وطنية، تمثل جميع الليبيين**، ووضع **دستور يحدد شكل الدولة** .هذه الاستراتيجية، التي بدت ديمقراطية ومحايدة على السطح، كانت في جوهرها وسيلة لتأجيل أو إضعاف المشروع الملكي، وفتح المجال أمام النخب الطرابلسية لتولي زمام المبادرة. وتكشف يوميات عبد السلام فهمي عن هذا التوتر، حيث يظهر الاحترام للأمير إدريس كزعيم ديني، مع التحفظ على منحه **السلطة السياسية المطلقة** (فهمي، يومياتي).

لقد عكس الموقف من السنوسية **تبايناً في مفهوم الشرعية** :فبينما استندت الشرعية في الخطاب البرقاوي إلى **التاريخ الديني والجهادي للسنوسية**، سعى الخطاب الطرابلسي إلى **إرساء شرعية بديلة** تقوم على

التمثيل الوطني والإرادة الشعبية ضمن إطار دولة حديثة. هذا التباين لم يكن مجرد خلاف سياسي، بل كان **صداماً بين رؤيتين مختلفتين لطبيعة العقد الاجتماعي** الذي ينبغي أن تقوم عليه الدولة الليبية الجديدة. في الختام، يمكن القول إن خطاب الأحزاب الطرابلسية كان **خطاباً بنائياً (Constructivist)** بامتياز، سعى إلى بناء **وعي وطني ليبي موحد** كشرط مسبق لتحقيق استقلال حقيقي. وفي سبيل تحقيق هذه الوحدة، دخل هذا الخطاب في **جدلية معقدة مع المشروع السنوسي**، محاولاً الموازنة بين **ضرورة عدم تنفير القوى البرقاوية** والرغبة في تأسيس دولة حديثة لا تقوم على شرعية تاريخية أو إقليمية واحدة. لقد ظل هذا التوتر بين **الوحدة وشكل الدولة** السمة المهيمنة على السياسة الليبية حتى اللحظات الأخيرة قبل إعلان الاستقلال.

الفصل الثالث: خطاب "الاستقلال أولاً": الشرعية السنوسية وجدلية بناء الدولة.

على النقيض من المشهد السياسي التعددي والمعقد في طرابلس، تميز **الفضاء السياسي في برقة** خلال الفترة ذاتها بدرجة **ملحوظة من التجانس** والالتفاف حول قيادة مركزية واحدة، ممثلة في **شخصية الأمير إدريس السنوسي** .يجادل هذا الفصل بأن الخطاب السياسي الذي نشأ عن هذا الإجماع، والذي تجسّد بشكل أساسي عبر **المؤتمر الوطني البرقاوي**، كان يقوم على استراتيجية محورية يمكن تلخيصها بـ **"الاستقلال أولاً."**

لم يكن هذا الموقف بالضرورة رفضاً لمبدأ **وحدة ليبيا**، بل كان **توظيفاً براغماتياً** للظروف الدولية والشرعية التاريخية للحركة السنوسية. فقد استندت النخب البرقاوية إلى **الشرعية الدينية والتاريخية للأمير إدريس** كقائد مقاوم للاستعمار الإيطالي، لتبرير أولوية استقلال الإقليم عن أي التزامات مع بقية الأقاليم في الوقت الراهن. الهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية كان تحقيق **مكسب سياسي فوري وملموس**، مع ترك **الوحدة مع طرابلس وفزان كخطوة لاحقة** يمكن التفاوض بشأنها من **موقع قوة**، بعد تأمين الاستقلال الفعلي للبرقة. يمكن القول إن خطاب البرقة تميز بـ **براغماتية عالية**، إذ اعتمد على الجمع بين **الشرعية التاريخية** و**الاستراتيجية السياسية الواقعية**، بهدف ضمان استقلال الإقليم أولاً، دون التضحية بالمشروع الوطني الكبير، بل مع إبقائه كهدف مرحلي يُستكمل لاحقاً في سياق المفاوضات مع الأقاليم الأخرى والقوى الدولية.

5.1 بناء خطاب "استقلال برقة": بين الحق التاريخي والضرورة التكتيكية

لقد ارتكز **خطاب المطالبة باستقلال برقة** على **ركيزتين أساسيتين** :**الشرعية التاريخية** المستمدة من وعود الحلفاء، و**المنطق التكتيكي البراغماتي** الذي عدّ هذه الخطوة أقصر طريق لتحقيق السيادة الفعلية.

أولاً: الاستناد إلى الشرعية الدولية والوعود البريطانية كانت الحجة المركزية في الخطاب البرقاوي تتمثل في تميّز قضية برقة عن بقية ليبيا، مستندة إلى **"وعد إيدن (Eden's Pledge) "لعام 1942**، الذي تعهّد فيه وزير الخارجية البريطاني بأن السنوسيين في برقة لن يُعادوا تحت الحكم الإيطالي. تم تفسير هذا الوعد، ضمن الخطاب البرقاوي، على أنه **اعتراف ضمني بحق الإقليم في تقرير مصيره بشكل مستقل** . وتوثّق سجلات الحركة الوطنية، كما جمعها مصطفى بن عامر الزوي، كثافة استخدام هذه الحجة في

المراسلات مع الإدارة العسكرية البريطانية، حيث تم تقديم قضية استقلال برقة على أنها **"دين أخلاقي" على بريطانيا الوفاء به** (الزوي، وثائق الحركة الوطنية).

ثانياً: "الاستقلال أولاً" كاستراتيجية براغماتية:

إلى جانب الحجة الأخلاقية، تبنّت النخب البرقاوية منطقاً سياسياً واقعيّاً. فقد أدركوا أن ربط مصير برقة بالكامل بمصير طرابلس وفزان، في ظل الجدل الدولي المحتدم حول احتمالات النفوذ الإيطالي أو الفرنسي، قد يفقدهم فرصة تاريخية لتحقيق الاستقلال. لذلك، تم تقديم **استقلال برقة كخطوة أولى واقعية،** تضمن تحرير جزء من التراب الليبي، وتخلق أمراً واقعاً صعب التجاهل على القوى الدولية. ولم يُقدّم هذا الخط كـ"انفصال"، بل كـ"نواة" لدولة ليبية مستقبلية، يمكن لبقية الأقاليم الانضمام إليها لاحقاً عبر **مفاوضات تكفل حقوق كل إقليم** .(St. John, 2012, p. 106)

هذا الخطاب يوضح طبيعة **البراغماتية السياسية للنخبة البرقاوية،** التي جمعت بين الشرعية التاريخية والاستراتيجية الواقعية لضمان مكاسب ملموسة، مع الحفاظ على إمكانية تحقيق الوحدة الليبية في المستقبل.

5.2 خطاب الشرعية السنوسية: ربط الدولة بالحركة

ارتبطت **استراتيجية "الاستقلال أولاً" في برقة** ارتباطاً عضوياً بالركيزة الثانية للخطاب البرقاوي :**الشرعية التاريخية والمطلقة للقيادة السنوسية** .فمشروع استقلال برقة لم يكن مشروعاً مجرداً على مستوى الإقليم، بل كان **مشروعاً سياسياً يهدف إلى تتويج الأمير إدريس السنوسي على رأس الدولة الليبية المستقبلية.**

أولاً: بناء الشرعية على التاريخ الجهادي والديني.

على عكس الخطاب الطرابلسي الذي حاول تأسيس شرعية حديثة تقوم على فكرة "التمثيل الشعبي"، اعتمد الخطاب البرقاوي على **الذاكرة التاريخية والجهادية للحركة السنوسية** .فالحركة لم تُقدّم فقط كتيار ديني إصلاحي، بل كـ"حركة وطنية" قادت المقاومة ضد الاستعمار الإيطالي لعقود وقدمت تضحيات كبيرة. وكما يشير علي عبد اللطيف احميدة، فقد تم توظيف **الذاكرة الجماعية للمقاومة والاضطهاد** سياسياً لتعزيز مكانة السنوسية كرمز للصمود الوطني .(Ahmida, 2000, p. 125) وهكذا، أصبح الأمير إدريس، وريث هذه الحركة، **رمزاً وطنياً** يجسّد آلام الماضي وآمال المستقبل.

ثانياً: الملكية الدستورية كضامن للوحدة والاستقرار

في مواجهة الخطاب الجمهوري الطرابلسي، الذي رأى في برقة مصدر انقسام محتمل، قدم الخطاب البرقاوي **الملكية الدستورية** كحل عملي وشرعي. تم التأكيد على أن **وجود شخصية جامعة، مثل: الأمير إدريس ملكا دستوريا** سيكون الضامن الأفضل لوحدة البلاد واستقرارها، حيث يتحمل الملك الدور الرمزي والتاريخي، بينما تُدار الشؤون اليومية عبر حكومة منتخبة. بهذا، لم يُقدّم المشروع مجرد دعم للملكية، بل

كان **رداً استراتيجياً على المخاوف الطرابلسية** من هيمنة برقة، وارتبط بصورة الأمير مباشرة بفكرة استقلال الإقليم ومستقبل ليبيا الموحدة (الزوي، وثائق الحركة الوطنية).

خاتمة التحليل

يمكن القول: إن **الخطاب البرقاوي** كان خطاباً **استراتيجياً ومنهجياً**، نجح في تحويل "قضية إقليمية" إلى "مشروع وطني". من خلال ربط المطالبة باستقلال برقة بالشرعية التاريخية للحركة السنوسية، ومن خلال تقديم الملكية الدستورية كضامن للوحدة والاستقرار، استطاع هذا الخطاب **استيعاب المخاوف الطرابلسية والمساهمة في تمهيد الطريق للتسوية التاريخية** التي أفضت إلى قيام المملكة الليبية المتحدة لاحقاً.

الفصل الرابع: الجدلية في ذروتها: مشروع "بيفن–سفورزا" ولحظة الاصطفاف الوطني (1949)

إذا كانت السنوات السابقة قد شهدت **تبلور خطابين سياسيين متوازيين وأحياناً متنافسين**، فإن عام 1949 يمثل **لحظة صدمة وتحول** حاسمة. فقد أجبرت التهديدات الخارجية – وفي مقدمتها مشروع "بيفن–سفورزا" – هذين الخطابين على **التقارب التكتيكي والاصطفاف في خندق واحد**، مع إدراك ضرورة حماية المصالح الليبية المشتركة.

يجادل هذا الفصل بأن مشروع "بيفن–سفورزا" لم يكن مجرد **أزمة دبلوماسية عابرة**، بل كان بمثابة **"صدمة كهربائية" للوعي السياسي الليبي** .فقد كشف المشروع عن **هشاشة الموقف الليبي المنقسم**، وأجبر النخب والفاعلين السياسيين على **إعادة ترتيب أولوياتهم الاستراتيجية**، بما في ذلك مراجعة مواقفهم من الوحدة، والاستقلال، والشرعية الملكية، والتمثيل الشعبي.

في هذا السياق، أدى التهديد الخارجي إلى **تسريع التوافق الداخلي** بين القوى المتنافسة، وخلق أرضية مشتركة للحوار السياسي، وهو ما مهد الطريق بشكل مباشر نحو **التسوية التاريخية التي أفضت إلى قيام المملكة الليبية المتحدة واستقلالها لاحقاً** .لقد تحول الخطر الخارجي إلى أداة **موحدة للإرادة السياسية الليبية**، مؤكدًا الدور الحاسم للضغوط الدولية في تشكيل ملامح الخطاب الوطني ونهاياته العملية.

6.1 مشروع الوصاية: عودة الشبح الاستعماري.

في مايو 1949، وبعد فشل القوى الكبرى في التوصل إلى اتفاق بشأن مستقبل المستعمرات الإيطالية السابقة، تم اقتراح خطة مشتركة بين وزير خارجية بريطانيا، إرنست بيفن، ونظيره الإيطالي، كارلو سفورزا. نصت الخطة على وضع ليبيا تحت **نظام وصاية دولية لمدة عشر سنوات**، يتم بعدها منحها الاستقلال. لكن التفاصيل كانت صادمة: تُمنح بريطانيا الوصاية على برقة، وفرنسا على فزان، وتعود إيطاليا، القوة الاستعمارية السابقة، لتتسلم الوصاية على طرابلس (جحيدر، 2002، ص. 185).

كان وقْع هذا المشروع على النخب السياسية والشعب الليبي **مدمراً على الصعيد النفسي والسياسي** .بالنسبة للطرابلسيين، لم يكن الأمر مجرد وصاية دولية، بل كان بمثابة **عودة فعلية للحكم الإيطالي** الذي قاوموه لعقود. وكما توضح وثائق الدبلوماسية الإيطالية التي حللها علي شمبش، كانت إيطاليا تمارس ضغوطاً

كبيرة للحفاظ على نفوذها في طرابلس، ليس فقط لأسباب اقتصادية، بل أيضاً للحفاظ على **مكانتها كقوة دولية بعد الهزيمة** (شمبش، 1994).

أما بالنسبة للبرقاويين، فقد مثل المشروع **خيانة صريحة لـ "وعد إيدن"**، ونسف استراتيجيتهم القائمة على تحقيق استقلال فوري للمنطقة. وكما يصف أدريان بلت، الذي أصبح لاحقاً مفوض الأمم المتحدة في ليبيا، فإن الإعلان عن الخطة "أشعل النار في الهشيم"، وأدى إلى **موجة احتجاجات ومظاهرات عارمة** في طرابلس وبرقة على حد سواء، في تعبير نادر عن **وحدة وطنية تجاوزت الانقسامات السياسية التقليدية** (Pelt, 1970, p. 28).

لقد أدرك الجميع فجأة أن **الخطر الخارجي المتمثل في عودة الاستعمار وتقسيم البلاد** كان التهديد الأكبر، وأن الانقسامات الداخلية لم تعد رفاهية يمكن تحملها، مما دفع الفاعلين السياسيين الليبيين إلى إعادة ترتيب أولوياتهم والتقارب تكتيكياً لمواجهة هذا التهديد المشترك.

6.2إعادة ترتيب الأولويات: التحولات البراغماتية في الخطاب السياسي.

في مواجهة هذا الخطر الوجودي، شهد خطاب القوى السياسية الرئيسية في ليبيا **تحولاً براغماتياً واضحاً**، يمكن تتبعه من خلال مقارنة مواقفها قبل وبعد أزمة "بيفن–سفورزا."

- **تحول خطاب بشير السعداوي: من "الوحدة المطلقة" إلى "الوحدة الممكنة"**

كان بشير السعداوي، زعيم هيئة تحرير ليبيا، أبرز من أظهر **مرونة تكتيكية حاسمة** . فبعد أن كان يرفض أي حل لا يبدأ بوحدة ليبيا الكاملة، أدرك أن التمسك بهذا الموقف في ظل مشروع "بيفن–سفورزا" قد يؤدي إلى خسارة كل شيء. تكشف مذكراته عن تحول استراتيجي: فبدلاً من مواجهة المشروع السنوسي، بدأ في التواصل معه والتنسيق، مدركاً أن "أمير برقة" هو الورقة الأقوى في يد الليبيين. وقد أصبح الاعتراف به كملك محتمل على ليبيا الموحدة **خطوة ضرورية لإفشال مشروع الوصاية الأجنبية وتحقيق الاستقلال** . هذا التحول من خطاب "الوحدة كشرط مسبق" إلى خطاب "الوحدة كهدف يُتحقق عبر تسويات استراتيجية" شكّل نقطة تحول حاسمة في مسار الحركة الوطنية (السعداوي، تحقيق إمداده).

- **تحول الخطاب البرقاوي: من "الاستقلال الإقليمي" إلى "الاستقلال الوطني".**

في المقابل، أدركت القيادة البرقاوية أن استقلال برقة المنفرد لم يعد خياراً آمناً. فقد أبرز مشروع "بيفن–سفورزا" قدرة القوى الكبرى على تجاوز الوعود السابقة وفرض ترتيبات قد تهدد الأمن الاستراتيجي للبرقة، خاصة إذا تركت طرابلس تحت الوصاية الإيطالية. ونتيجة لذلك، أصبح الخطاب البرقاوي أكثر **مرونة وانفتاحاً على فكرة استقلال ليبيا الموحدة** بقيادة الأمير إدريس. وتوضح وثائق المؤتمر الوطني البرقاوي بعد الأزمة تكثيف التواصل مع القوى الوطنية في

طرابلس، مع التأكيد على الأمير إدريس ليس فقط كأمير برقة، بل زعيما لكل الليبيين، ورمزا لوحدتهم في مواجهة التهديد الخارجي (الزوي، وثائق الحركة الوطنية).

في الختام، كانت أزمة "بيفن–سفورزا"، رغم خطورتها، هي "اللحظة التأسيسية" للتقارب الوطني الليبي. لقد أجبرت الفاعلين السياسيين على تجاوز خلافاتهم الأيديولوجية والتكتيكية، والنظر إلى الصورة الأكبر. لقد أدت الصدمة إلى توحيد الصفوف، وإلى إدراك متبادل بأن "الوحدة" التي يطالب بها الطرابلسيون، و"الشرعية" التي يتمسك بها البرقاويون، ليستا رؤيتين متناقضتين، بل هما وجهان لعملة واحدة، هي عملة الاستقلال الوطني. هذا التقارب، الذي ولد من رحم الأزمة، هو الذي سيمهد الطريق أمام مداولات الجمعية الوطنية التأسيسية، وصياغة الدستور الذي سيقوم على تسوية تاريخية بين هذين المشروعين.

الفصل الخامس: من الخطاب إلى الدستور: تكريس السيادة المشروطة (1950-1951).

بعد أن أحدث مشروع "بيفن–سفورزا" الصدمة اللازمة لتوحيد الصفوف الليبية، انتقل الصراع السياسي من الشارع والمنابر العامة إلى فضاء أكثر تنظيماً :**الجمعية الوطنية التأسيسية** .يجادل هذا الفصل بأن **دستور عام 1951 لم يكن مجرد وثيقة قانونية**، بل كان **"معاهدة سلام داخلية"**، جسدت التسويات التاريخية بين الخطابات السياسية المتنافسة التي نشأت خلال الفترة السابقة.

لقد تم من خلال هذا الدستور **ترجمة جدلية "الوحدة مقابل الاستقلال الإقليمي" إلى صيغة الدولة الفيدرالية**، حيث مكّنت الأقاليم من ممارسة نوع من الحكم الذاتي ضمن وحدة وطنية واحدة. كما تم **تسوية جدلية "الجمهورية مقابل الملكية" عبر اعتماد الملكية الدستورية**، التي جمعت بين الرمز التاريخي للشرعية الوطنية والدور البرلماني التمثيلي في إدارة شؤون الدولة.

الأهم من ذلك، أن الدستور **أقر ضمنياً مفهوم "السيادة المشروطة"**، كإطار براغماتي يوازن بين الاستقلال الوطني ومتطلبات الواقع الدولي، ويضمن استقرار الدولة الوليدة في مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية. وبذلك، شكّل الدستور ليس فقط **إطاراً قانونياً**، بل **أداة سياسية تكاملية** لحفظ وحدة ليبيا وتثبيت التسوية التاريخية التي توصلت إليها القوى السياسية بعد سنوات من التنافس والصراع.

7.1الفيدرالية والملكية: تجسيد التسويات الكبرى.

انعقدت الجمعية الوطنية التأسيسية، التي تألفت من ستين عضواً يمثلون الأقاليم الثلاثة بالتساوي، في أواخر عام 1950 بهدف وضع دستور للدولة الجديدة. وسرعان ما تحولت مداولاتها إلى ساحة تجسدت فيها الجدليات التي حللناها في الفصول السابقة.

- الفيدرالية كحل لجدلية "الوحدة/الإقليمية :"كان شكل الدولة هو القضية الأكثر إثارة للجدل. فبينما دافع معظم الممثلين الطرابلسيين، الذين كانوا يمثلون الإقليم الأكثر سكاناً والأقوى اقتصادياً، عن فكرة الدولة الموحدة (Unitary State) لضمان وحدة البلاد وتجنب التقسيم، تمسك ممثلو برقة وفزان بشكل قاطع بالنظام الفيدرالي. بالنسبة لهم، كانت الفيدرالية هي

الضمانة الوحيدة للحفاظ على استقلاليتهم الإدارية والتشريعية، وتجسيداً للخصوصية التاريخية والسياسية التي ناضلوا من أجلها. وكما يوثق مجيد خدوري في تحليله المفصل لمداولات الجمعية، فإن النقاش كان حاداً، وكاد أن يؤدي إلى انهيار المفاوضات. في النهاية، تم التوصل إلى تسوية تاريخية: اعتماد النظام الفيدرالي، مقابل اعتراف الجميع بليبيا كدولة واحدة ذات سيادة (khadduri 1963, p. 145) لقد كانت الفيدرالية هي الترجمة الدستورية الدقيقة لخطاب "الوحدة" الطرابلسي وخطاب "الاستقلال الذاتي" البرقاوي، حيث تم دمجهما في صيغة مركبة.

- الملكية الدستورية حلا لجدلية "الشرعية :"كانت التسوية الثانية تتعلق بشكل رأس الدولة. فبعد التقارب الذي فرضته أزمة "بيفن–سفورزا"، لم يعد هناك اعتراض جدي على شخص الأمير إدريس السنوسي كملك للدولة الجديدة. ومع ذلك، كان هناك حرص من قبل العديد من الممثلين، خاصة من طرابلس، على تقييد سلطات الملك وضمان الطبيعة الديمقراطية للدولة. وقد تم حل هذه الجدلية من خلال اعتماد نظام "الملكية الدستورية"، الذي يجعل الملك رمزاً لوحدة الدولة ورأساً لها، بينما تكون السلطة الفعلية في يد حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب. هذا الحل أرضى القوى البرقاوية التي رأت فيه تتويجاً لشرعية زعيمها التاريخي، وفي نفس الوقت طمأن القوى الطرابلسية التي كانت تسعى إلى بناء دولة مدنية حديثة تقوم على سيادة القانون .(Pelt, 1970, p. 88)

" 7.2السيادة المشروطة": براغماتية البقاء.

خلف هذه التسويات الدستورية الكبرى، كان هناك قبول ضمني بتسوية أخرى، ربما تكون الأكثر أهمية لبقاء الدولة على المدى القصير: القبول بسيادة منقوصة أو "مشروطة". لقد أدركت النخب السياسية الليبية، بمختلف توجهاتها، أن الدولة الوليدة، التي تفتقر إلى جيش قوي وموارد مالية، لن تكون قادرة على حماية استقلالها بنفسها في بيئة دولية معادية.

وكما يحلل ديرك فانديفال، فإن الاستقلال لم يكن "هدية" من الأمم المتحدة، بل كان نتيجة "صفقة" جيوسياسية. تضمنت هذه الصفقة موافقة ليبيا على توقيع معاهدات طويلة الأمد مع بريطانيا والولايات المتحدة، تسمح لهما بالاحتفاظ بقواعدهما العسكرية على الأراضي الليبية (قاعدة العَدَم الجوية البريطانية وقاعدة ويلس الجوية الأمريكية) مقابل الحصول على مساعدات مالية ودفاعية حيوية (Vandewalle, 2006, p. 55).

لم يتم النص على هذه المعاهدات في الدستور نفسه، ولكن القبول بها كان شرطاً ضمنياً وغير مكتوب للحصول على الدعم الدولي اللازم لإعلان الاستقلال. لقد كان قراراً براغماتياً صعباً، يعكس إدراكاً عميقاً لموازين القوى. فالسيادة الكاملة والمطلقة كانت هدفاً مثالياً، لكن "السيادة المشروطة" كانت هي الخيار الواقعي الوحيد المتاح لضمان ولادة الدولة وبقائها. ويمكن فهم هذا القبول من خلال مذكرات الفاعلين

السياسيين، مثل: السعداوي والزوي، الذين أدركوا، بعد تجربة "بيفن–سفورزا" المريرة، أن الاعتماد على حليف غربي قوي كان ثمناً لا مفر منه لتجنب الوقوع مرة أخرى فريسة للأطماع الإقليمية (مذكرات السعداوي؛ وثائق الزوي).

في الختام، يمثل دستور 1951 نقطة التقاء وتحول الخطابات السياسية الليبية. لقد كان وثيقة تسويات بامتياز، نجحت في صهر التناقضات في صيغة دستورية قابلة للحياة. لكنه أيضاً كرّس دولة ذات سيادة "مشروطة" بواقعية قاسية، وهو ما سيشكل أحد أهم التحديات التي ستواجه الدولة الليبية في السنوات اللاحقة، ويغذي الخطابات القومية التي ستظهر لاحقاً وتطالب بـ "استكمال الاستقلال."

خاتمة: الاستقلال كجدلية والتسوية كتأسيس.

لقد سعى هذا البحث إلى تفكيك السردية التقليدية التي تقدم مسيرة ليبيا نحو الاستقلال كحركة وطنية متجانسة، منطلقاً من فرضية مركزية مفادها أن "الاستقلال" لم يكن مفهوماً أحادياً، بل كان ساحة للتنافس الخطابي بين رؤى متباينة لمستقبل الدولة. ومن خلال تحليل الخطاب النقدي للأحزاب والتكتلات السياسية في الفترة الحاسمة بين عامي 1943 و1951، أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، وأظهرت كيف أن الدولة الليبية التي ولدت في ديسمبر 1951 لم تكن انتصاراً لخطاب واحد، بل كانت نتاج تسوية تاريخية معقدة بين هذه الخطابات المتنافسة.

لقد أوضح التحليل أن المشهد السياسي الليبي الناشئ تمحور حول ثلاث جدليات رئيسية .**الجدلية الأولى،** بين الوحدة والإقليمية، تجسدت في الصراع بين خطاب "الوحدة أولاً" الذي تبنته القوى الطرابلسية شرطا وجوديا لمنع تقسيم البلاد، وخطاب "الاستقلال أولاً" الذي تبنته القوى البرقاوية كاستراتيجية براغماتية لضمان مكسب سياسي فوري .**الجدلية الثانية:** حول شكل الدولة، عكست التنافس بين الخطاب الجمهوري الذي سعى لتأسيس شرعية تقوم على السيادة الشعبية، والخطاب الملكي الذي ربط شرعية الدولة بالتاريخ الديني والجهادي للحركة السنوسية. أما **الجدلية الثالثة:** حول طبيعة السيادة، فقد كشفت عن التوتر بين الطموح المثالي لسيادة مطلقة، والقبول الواقعي بسيادة مشروطة بالتحالفات الدولية كضرورة لبقاء الدولة.

وبالعودة إلى الإشكالية البحثية الأساسية، فإن هذه الدراسة تخلص إلى أن الخطابات السياسية المتنافسة عكست بالفعل فهماً متبايناً وجذرياً لمعنى السيادة. لقد تراوح هذا الفهم بين نموذج **"السيادة الشعبية المطلقة"**، الذي تجلى في الخطاب الجمهوري الوحدوي الطرابلسي والذي رأى في الأمة الليبية الموحدة المصدر الوحيد للتشريع والسلطة، ونموذج **"السيادة الواقعية المشروطة"**، الذي تبناه في النهاية التيار الملكي الفيدرالي، والذي قبل بتقاسم السيادة رأسياً (بين الحكومة الاتحادية والولايات) وأفقياً (من خلال المعاهدات والقواعد العسكرية الأجنبية) كشرط عملي لتأسيس الدولة. إن دستور 1951، بتبنيه للنظام الفيدرالي والملكية الدستورية والتحالفات الخارجية، كان هو التجسيد القانوني لهذه التسوية، حيث تم احتواء الجدليات بدلاً من حلها.

تكمن أهمية هذا البحث في أنه يقدم إطاراً تحليلياً لفهم البنية العميقة للسياسة الليبية. فالانقسامات والتوترات التي شهدتها ليبيا في مراحل لاحقة من تاريخها، بما في ذلك ما نشهده في العصر الراهن، ليست مجرد نتاج لظروف آنية، بل هي في كثير من الأحيان إحياء أو استمرار لهذه الجدليات التأسيسية التي شكلت الدولة في بداياتها. إن الصراع بين المركزية والفيدرالية، والجدل حول شرعية المؤسسات، والنقاش حول علاقة ليبيا بالقوى الخارجية، كلها قضايا تجد جذورها الخطابية في تلك الفترة الحاسمة.

وعليه، فإن هذا البحث يفتح الباب أمام امتدادات بحثية مستقبلية. يمكن للدراسات القادمة أن تتوسع في تحليل كيفية تطور هذه الخطابات بعد الاستقلال، وكيف تم قمعها أو إعادة إنتاجها في ظل نظام حكم سبتمبر. كما يمكن إجراء دراسات مقارنة مع تجارب بناء الدولة في دول مغاربية أخرى. إن العودة النقدية إلى لحظة التأسيس، وتفكيك الخطابات التي شكلتها، ليست مجرد تمرين أكاديمي، بل هي ضرورة منهجية لفهم الحاضر، واستشراف إمكانيات بناء عقد اجتماعي جديد في ليبيا المعاصرة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. **جحيدر، خليفة رمضان) .2002.** (*المسألة الليبية في الأمم المتحدة*. مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي.
2. **الزوي، مصطفى بن عامر. (دون تاريخ)** *وثائق الحركة الوطنية في ليبيا: نشأتها ونموها، 1943-1952*.
3. **السعداوي، بشير. (جمع وتحقيق محمد سعيد امداده)** *مذكرات الزعيم بشير السعداوي*. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
4. **شمبش، علي مصطفى) .1994.** (*ليبيا في وثائق الدبلوماسية الإيطالية: 1943-1951*. مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.
5. **الطيّب، الهادي المبروك) .1996.** (*الحركة الوطنية في ليبيا: 1911-1951*. مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي.
6. **العجيلي، محمد مصطفى) .1998.** (*الأحزاب السياسية في ليبيا: دراسة في نشأتها وتطورها*. الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
7. **فهمي، عبد السلام** *يومياتي: صفحات من تاريخ الحركة الوطنية في طرابلس الغرب*. منشورات جامعة قاريونس.

ثانياً: المراجع الأجنبية

8. **Ahmida, Ali Abdullatif. (2000).** *The Making of Modern Libya: State Formation, Colonization, and Resistance*. State University of New York Press.
9. **Anderson, Lisa. (1986).** *The State and Social Transformation in Tunisia and Libya, 1830-1980*. Princeton University Press.

10. **Baldinetti, Anna. (2010).** *The Origins of the Libyan Nation: Colonial Legacy, Exile and the Emergence of a New Nation-State*. Routledge.
11. **Deeb, Marius K. (1991).** *Libya's Foreign Policy in North Africa*. Westview Press.
12. **Khadduri, Majid. (1963).** *Modern Libya: A Study in Political Development*. The Johns Hopkins Press.
13. **Pelt, Adrian. (1970).** *Libyan Independence and the United Nations: A Case of Planned Decolonization*. Yale University Press.
14. **St. John, Ronald Bruce. (2012).** *Libya: From Colony to Revolution* (2nd ed.). Oneworld Publications.
15. **Vandewalle, Dirk. (2006).** *A History of Modern Libya*. Cambridge University Press.